

قانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٨٠

بربط موازنة الهيئة العامة للسلع التموينية للسنة المالية ١٩٨٠

باسم الشعب
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

قدرت كل من استخدامات وإيرادات الهيئة العامة للسلع التموينية للسنة المالية ١٩٨٠ بمبلغ ٧٢٦٠٠٠ ١٩٦٤ ج (ألف وتسعمائة وأربعة وستون مليوناً وسبعمائة وستة وعشرون ألف جنيه) وذلك وفقاً لما يلي :

أولاً - الاستخدامات الجارية :

قدرت الاستخدامات الجارية للسنة المالية ١٩٨٠ بمبلغ ١٨٩٢٥٩٧٠٠٠ جنيه (ألف وثمانمائة واثنان وتسعون مليوناً وخمسمائة وسبعة وتسعون ألفاً جنيه) موزعة على الأبواب التالية :

(أ) الباب الأول - الأجور مبلغ ٩٠٠٠٠٠٠ ج (تسعمائة ألف جنيه) .

(ب) الباب الثاني - النفقات الجارية والتحويلات الجارية مبلغ ٦٩٧٠٠٠ ١٨٩١ ج (ألف وثمانمائة وواحد وتسعون مليوناً وستمائة وسبعة وتسعون ألفاً جنيه) .

ثانياً - الاستخدامات الرأسمالية :

قدرت الاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ١٩٨٠ بمبلغ ٧٢١٢٩٠٠٠ ج (اثنان وسبعون مليوناً ومائة وتسعة وعشرون ألفاً جنيه) موزعة على الأبواب التالية :

(أ) الباب الثالث - الاستخدامات الاستثمارية بمبلغ ٤٥١٠٠٠٠٠٠ ج (خمسة وأربعون مليوناً ومائة ألف جنيه) .

(ب) الباب الرابع - التحويلات الرأسمالية مبلغ ٢٧٠٢٩٠٠٠ ج (سبعة وعشرون مليوناً وتسعة وعشرون ألفاً جنيه) .

ثالثا - الإيرادات الجارية :

قدرت الإيرادات الجارية للسنة المالية ١٩٨٠ بمبلغ ١٨٩٢٥٩٧٠٠٠ جنيه (ألف وثمانمائة واثنان وتسعون مليوناً وخمسمائة وسبعة وتسعون ألف جنيه) موزعة على الوجه التالي :

الباب الثاني - الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية بمبلغ ١٨٩٢٥٩٧٠٠٠ جنيه (ألف وثمانمائة واثنان وتسعون مليوناً وخمسمائة وسبعة وتسعون ألف جنيه) .

رابعا - الإيرادات الرأسمالية :

قدرت الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ١٩٨٠ بمبلغ ٧٢١٢٩٠٠٠ ج (اثنان وسبعون مليوناً ومائة وتسعة وعشرون ألف جنيه) .

الباب الثالث - الإيرادات الرأسمالية المتنوعة بمبلغ ٢٧٠٢٩٠٠٠ ج (سبعة وعشرون مليوناً وتسعة وعشرون ألف جنيه) .

الباب الرابع - القروض والتسهيلات الائتمانية بمبلغ ٤٥١٠٠٠٠٠ ج (خمسة وأربعون مليوناً ومائة ألف جنيه) منه مبلغ ١٧٥٠٠٠٠٠ ج (قروض من الخزينة العامة .
(المادة الثانية)

تسرى أحكام التاشيرات العامة الملاحقة بقانون ربط الموازنة العامة للدولة على هذه الهيئة .
(المادة الثالثة)

يجوز لوزير المالية أو من يفوضه تعديل أبواب موازنة الهيئة بما يترتب على تطبيق إمانة الغلاء الإضافية للعاملين من أعباء .

(المادة الرابعة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من أول يناير ١٩٨٠ .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ويتخذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٨ ذيق الأول سنة ١٤٠٠ (٢٦ يناير سنة ١٩٨٠)

أنور السادات